



# تونس: محاصرة النزعة نحو التسلط

تقرير الشرق الأوسط رقم 180 | 11 كانون الثاني/يناير 2018

ترجمة من الفرنسية

Headquarters

**International Crisis Group**

Avenue Louise 149 • 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38 • Fax: +32 2 502 50 38

[brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

## جدول المحتويات

i	الملخص التنفيذي
1	I. النهضة ونداء تونس: التعاون التنافسي
4	II. مؤسسات تزداد ضعفاً
4	أ. إصلاحات تؤخّر إلى أجل غير مسمى
5	ب. الهيمنة الحزبية على الهيئات الإدارية المستقلة
6	ج. النزعة الرئاسوية للنظام
9	III. تطبيق الدستور أم العودة إلى الوراء
9	أ. مأزق أصحاب القرار السياسي
9	ب. العودة إلى مربع الاستبداد: رهان خطير وغير الواقعي
12	IV. الخلاصة

### الملاحق

13	أ. خريطة تونس
14	ب. حول مجموعة الأزمات الدولية
15	ج. تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات الدولية منذ عام 2015
17	د. مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

## الاستنتاجات الرئيسية

**ماذا يحدث؟** في الذكرى السابعة لثورة 2011، تتجه البلاد نحو العودة إلى الممارسات التسلطية نظراً لغياب إرادة سياسية لدى الائتلاف الحاكم (وخاصة المحور القومي-الإسلامي المكوّن من النهضة والنداء) لوضع دستور 2014 حيز التطبيق.

**أي مغزى لهذا التطور؟** هذا النزوع التسلطي يمكن تفسيره جزئياً بحنين البعض إلى نظام بن علي. لا بدّ من القطع مع هذا التوجه وذلك للحيلولة دون تجدد العنف الجهادي أو العودة إلى الاستقطاب السياسي لكي تتمكن البلاد من مواصلة مسارها الديمقراطي الذي يعد مثلاً في العالم العربي منذ بداية الموجات الاحتجاجية سنة 2011.

**كيف العمل؟** لتفادي الوقوع في العنف، على المسؤولين السياسيين الالتزام بتعزيز المؤسسات، والمضي قدماً في هذا الاتجاه. بدءاً بارساء المحكمة الدستورية والمؤسسات الدستورية المستقلة في أقرب وقت وتنظيم الانتخابات البلدية سنة 2018 بعد أن تأجلت مراراً.

## الملخص التنفيذي

أدت الجهود المكثفة للحفاظ على الائتلاف البرلماني والحكومي بين نداء تونس (ذا التوجه "القمي"<sup>1</sup>) والنهضة (ذات المرجعية الإسلامية) إلى تأخير تطبيق الدستور وإلى هشاشة المؤسسات. وفي ظرف اقتصادي يتسم بالركود انتشر الحنين إلى دولة قوية، كذلك التي كان النظام السابق يدعي الدفاع عنها. لكن، وحتى تتم تقوية الدولة ومواجهة الأحداث الطارئة، التي منها حصول هجمات جهادية واسعة أو انتفاضات يصعب التحكم فيها أو حصول شغور مؤقت أو نهائي في مؤسسة رئاسة الجمهورية، فإن البلاد مجبرة في نفس الوقت على تدعيم مؤسساتها ووضع دستور واحترامه. وبذلك فإن حظوظ الانحراف الاستبدادي الذي نشأه اليوم، والمتمثل في تركيز نظام مشابه لذلك الذي وضعه بن علي، ضئيلة بسبب تعدد الانقسامات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ وترسخت حرية التعبير في وسائل الإعلام على امتداد سبع سنين. وبالتالي فإن كل محاولة لإرساء الخوف لدى السكان ستصاحبها مقاومة شديدة. كما أن الحوكمة لن تكون أكثر فاعلية والصراعات المكبوتة ستبرز من جديد بشكل أكثر عنفاً.

منذ الانتخابات التشريعية الحاصلة في أواخر 2014، نجح التحالف البرلماني والحكومي المكوّن من النهضة ونداء تونس في التخفيف من حدة الاستقطاب الذي شهدته الساحة السياسية. لكن التحديات الواجب التصدي لها من قبل هذين الحزبين المحوريين للحفاظ على التحالف بينهما كثيرة. يواجه كل من الشريكين الذين كانا متعاضدين، صعوبات في الحفاظ على هويته السياسية وانسجامه الداخلي. فسرعان ما تنشأ الصراعات بينهما كلما ازدادت أو ضعفت سلطة التفاوض بشكل واضح لدى أحدهما في صلب الائتلاف. وهو أمر يترتب عنه بروز توترات حادة، يغذيها ضعف الثقة المتبادلة بينهما، ويؤدي إلى تأخير الإصلاحات المنصوص عليها في الدستور والمتمثلة في إرساء المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة والمجالس الجهوية المنتخبة وتعزيز دور مجلس نواب الشعب.

بالمقابل، عندما تكون العلاقات طيبة بين الطرفين يسعى نداء تونس والنهضة إلى هيكلة الحياة السياسية بتكوين قطب ثنائي على حساب استقلالية البرلمان والهيئات الإدارية المستقلة الموجودة. ويشخصن كلّ من راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة، والباقي قائد السبسي رئيس الدولة ومؤسس نداء تونس الذي يواصل ظرفياً لعب دور قائد لهذا الحزب، قنوات الحوار السياسي وإدارة الأزمة. يسعى قائد السبسي بالأخص إلى إرساء نظام رئاسي ويمنح الشرعية للأصوات المنادية بتعديل دستور 2014 بهدف توسيع صلاحياته.

وفي الأثناء، يتأجل تنفيذ العناصر المحورية في دستور 2014. فالمحكمة الدستورية التي تلعب دوراً أساسياً في حال حدوث أزمة سياسية أو مؤسساتية لم ترّ النور بعد. كما تغيب الهيئات الدستورية المستقلة المجسدة لمبادئ النزاهة وعدم التحيز والحيادية والتي اعتبرت في سياق انتفاضة 2010-2011 وسيلة ناجعة لمواجهة مساوئ الإدارة العمومية أما الهيئات الإدارية الموجودة فتشكو نقص الاستقلالية. أما الانتخابات البلدية التي من شأنها وضع الائتلاف على المحك (عدد الأصوات المحتمل لكلا الحزبين المهمين ونسبة الامتناع عن التصويت وإمكانية بروز قوى سياسية جديدة). والزيادة الملموسة في عدد النواب المنتخبين، فقد وقع تأجيلها أربع مرات. كما يتسم مسار اللامركزية بالتعثر. ذلك أن هذا المسار المؤدي بالخصوص إلى تكوين مجالس جهوية منتخبة يثير مخاوف العديد من المسؤولين السياسيين والموظفين الكبار الذين يرون فيه إضعافاً للسلطة المركزية.

وفي ظل تعمق الفارق بين المبادئ الدستورية وواقع اللعبة السياسية، فإن إطلاق حوار حول مراجعة الدستور كما ذكر ذلك رئيس الجمهورية المدعوم من قبل العديد من الوجوه السياسية، يعني فتح باب العداوات. ويتزامن هذا الوضع مع ظرف وطني وعالمي يزدهر فيه المدافعون عن الأنظمة الاستبدادية. ففي حال اعتراض الحزب الإسلامي، وهو التشكيلة الأولى الممثلة في البرلمان، على كلّ تعديل دستوري يمسّ بطابع برلمانية النظام فمن المرجح حصول استقطاب أكثر عنفاً من ذلك الذي عرفته البلاد التونسية في سنة 2013. وفي حال الموافقة، فإن إعادة تركيز السلطة بين يدي رئاسة الجمهورية قد يؤدي إلى تصلب النظام بصورة ملموسة وخلق مشاكل أكثر من الحلول.

تدخل البلاد التونسية في مرحلة الضبابية الانتخابية - انتخابات بلدية مزعم إجراؤها في 2018 وانتخابات تشريعية ورئاسية في 2019. فالائتلاف الحاكم اليوم، الذي يستطع نظرياً ترك المكان لصالح أغلبية جديدة، مطالب بتسريع الإصلاحات المنصوص عليها في الدستور وتدعيم ظروف التداول السياسي السلمي. وتبقى المسائل ذات الأولوية هي الآتية:

<sup>1</sup> تحيل عبارة "قمي" عادة إلى القومية العربية إلا أن المقصود هنا هو القومية التونسية.

- إجراء الانتخابات البلدية في 2018 وعلى الفور ضمان حسن اشتغال "الهيئة العليا المستقلة للانتخابات" المكلفة بتنظيم هذه الانتخابات وكذلك انتخابات 2019 التشريعية والرئاسية.
- إرساء المحكمة الدستورية في أقرب الأجل.
- إنشاء هيئات دستورية مستقلة دون إفراغها من مضامينها.
- تدعيم استقلالية البرلمان المالية والإدارية.

بروكسيل/تونس، 11 كانون الثاني/يناير 2018

## تونس: محاصرة النزعة نحو التسلط

### I. النهضة ونداء تونس: التعاون التنافسي

في شباط/فبراير من عام 2015 ولد تحالف نداء تونس مع النهضة شعوراً بالخيبة لها طعم الخيانة لدى العديد من مناضلي وناخبي نداء تونس الذي اعتبروا أن الحزب الإسلامي لا يتلاءم مع هوية تشكيلتهم السياسية.<sup>2</sup>

كانت تلك الصدمة الأولى التي أضعفت نداء تونس وقسمته إلى شقين متنافسين على قيادة الحزب: شق أول، مناهض للإسلاميين، يتزعمه محسن مرزوق الذي أشرف على الحملة الانتخابية لرئيس الدولة وزعيم حزب نداء تونس الباجي قايد السبسي ثم ارتقى إلى منصب وزير مستشار في رئاسة الجمهورية بداية من كانون الثاني/يناير 2015. وشق ثان، مدافع عن التحالف والتوافق مع التشكيلة الإسلامية،<sup>3</sup> يفوده حافظ قايد السبسي ابن رئيس الجمهورية. ضمت هذه التشكيلة إطارات حزبية اعتبرت أن رئيس الدولة خان وعوده عندما أبعدهم عن السلطة التنفيذية.

أدى تفوق هذا الشق الأخير في كانون الثاني/يناير 2016، إلى تكريس الانقسام داخل نداء تونس ومغادرة محسن مرزوق الذي كون تشكيلته الخاصة (مشروع تونس) وإضعاف وزن نداء تونس في البرلمان حيث انخفض عدد نوابه من 89 في بداية 2015 إلى 56 في أواخر 2017.

بالمقابل، وخلافاً لنداء تونس، لم يؤد التحالف إلى انقسام النهضة ولكنه أحيى الانقسامات التاريخية في صلبها. فقد تعمقت الخلافات الداخلية نتيجة محاولة النهضة تلميع صورتها حتى تتلاءم مع الهوية "العلمانية" للائتلاف. صورة تأثرت خاصة بتطور السياق الإقليمي والدولي المناهض للإخوان المسلمين.<sup>4</sup> وحتى تبدي تضامنها بصورة فعلية قبلت بالتنزلات أكثر من نداء تونس. وهذا ما أدى إلى حصول صراعات داخل الحزب استنفدت وقت وطاقة جل كوادره.<sup>5</sup>

تبنت النهضة في مؤتمرها العاشر المنعقد في أيار/مايو 2016 استراتيجية جديدة تمثلت في حصر اختصاص الحزب في النشاط السياسي (أي الرامي إلى الاستيلاء على السلطة وممارسة الحكم) والتخلي عن الجانب الثقافي والاجتماعي والديني نظرياً لمصلحة طيف من الجمعيات الحائمة بحرية حول جهازه السياسي. كثف الحزب من الإعلانات المؤكدة على خروجه من الإسلام السياسي و"تفريقه بين السياسي والدعوي" واستبعاده لصفة "الإسلامي" ودخوله في "الديمقراطية المسلمة".<sup>6</sup>

ولتسهيل العمل المشترك في مجلس نواب الشعب وفي مجلس الوزراء، عينت القيادة الإسلامية ناشطين وهادنين وتوافقيين في مناصب المسؤولية الحزبية والحكومية بدل المناضلين التاريخيين.<sup>7</sup> أحست القواعد بالتهميش وانتقدت باستمرار مواقف القيادة الاستبدادية واصطفافها وراء نداء تونس وميلها إلى التحاور مع

<sup>2</sup> نداء تونس هو تشكيلة سياسية تكونت في نيسان/أبريل 2012 حول الباجي قائد السبسي جمعت مناصرين للنظام السابق، وعماليين وليبراليين أزعجهم غياب آلية سياسية قادرة على مواجهة الإسلاميين المنضبطين في حزب النهضة التي كانت في ذلك التاريخ تسير التحالف الحكومي المدعو بالترويكا (2011-2014). تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 44، "الانتخابات في تونس: جراح قديمة ومخاوف جديدة"، 19 كانون الأول/ديسمبر 2014.

<sup>3</sup> في 2015 تحدث عدد من أعضاء هذا الشق عن نية تكوين جبهة سياسية تكون ميراً مشتركاً ينحدر من عبد العزيز الثعالبي مؤسس الحركة الوطنية في العشرينيات من القرن العشرين. فقد نظر إليه كتوليف بين الجانب العلماني والغربي الذي يمثله نداء تونس والعربي الإسلامي الذي تمثله النهضة. انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 168: "العدالة الانتقالية ومكافحة الفساد"، 3 أيار/مايو 2016.

<sup>4</sup> انظر: Mourad S., « Tunisie : Recomposition du paysage politique, naissance d'une coordination entre : Nidaa Tounes, Ennahdha et UPL », Tunisie numérique (www.tunisienumerique.com), 11 novembre 2017.

<sup>5</sup> ترتبط الصراعات عادة بفرض توجه سياسي جديد يستند إلى مركزة السلطة حول راشد الغنوشي وحلفاءه في مستوى القيادة وإبعاد المناضلين التاريخيين. مقالات أجرتها مجموعة الأزمات مع مناضلين في حركة النهضة ومؤيدين لها. تونس 2016-2017.

<sup>6</sup> انظر: Frédéric Bobin, « Rached Ghannouchi : Il n'y a plus de justification à l'islam politique en Tunisie », Le Monde, 19 mai 2016.

<sup>7</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 177، "تونس: الانتقال المعطل فساد وجهوية"، 10 أيار/مايو 2017.

وجوه من النظام السابق متورطة في قمع الحزب خلال النصف الأول من التسعينيات، وحتى الاستفادة من خدماتهم.<sup>8</sup>

ظلت ذاكرة الصراعات الأيديولوجية والقمع بين الإسلاميين والمناهضين لهم تغذي المخاوف المتبادلة بين الحزبين الأساسيين في التحالف. ففي صلب نداء تونس كانت هذه المخاوف تسكن الناشطين والمتقنين الإعلاميين المنبثقين من أقصى اليسار القومي العربي أو التجمع الدستوري الديمقراطي (حزب الرئيس بن علي المنحل) الذين عايشوا الفترة الإسلامية الراديكالية و"المتطرفة" للنهضة خلال الثمانينيات.<sup>9</sup> وفي داخل النهضة، ظلت صدمة الاعتقالات والتعذيب الجماعي، والتي دافعت عنها أو وافقت عليها شخصيات موجودة في نداء تونس، حيّة لا سيما لدى المناضلين القاعديين.<sup>10</sup>

تتصاعد هذه المخاوف المتبادلة عندما يدعم أحد الحزبين سلطته التفاوضية في صلب التحالف. فكّل اختلال في ميزان القوى بين الطرفين يزيد في حدة المخاوف، اللاعقلانية في الغالب، من انهيار التحالف؛ خاصة وأن سلطة التفاوض تلك - وهي مرتبطة في الأصل بالوزن الانتخابي لكل حزب - تتغير حسب الأحداث الطارئة التي تعرقل الاشتغال العادي للتحالف.

فعندما تتعرض البلاد مثلاً إلى هجوم جهادي كبير (مثل الهجمات الثلاث المتتالية التي حصلت في سنة 2015) يعود الاستقطاب بين الإسلاميين والمناهضين لهم إلى البروز في الساحة الإعلامية حتى وإن بات المواطنون العاديون لا يكثرثون بذلك مثلما كان الشأن في النصف الثاني من 2013. كما لا تتمتع النهضة في الصحافة بنفس حظوظ المعارضين للإسلاميين (أي أقصى اليسار والقوميين العرب والمنشقين عن نداء تونس وحتى أعضاء هذا الحزب). ولأن حزب النهضة يجد دعماً من المناصرين لاستمرار التحالف ومن المؤثرين في عالم الإعلام، فهو يتمكن بعد كلّ هجوم إرهابي من امتصاص الصدمة عبر الرد على الاتهامات الموجهة إليه بالتهاون وحتى بالتواطؤ مع العنف الجهادي زمن الترويك (2012-2014)، وهو ما يبيّن قدرة التحالف على الحد من الاستقطاب.

يجد الحزب الإسلامي نفسه عند كل حملة تتهمه بالمسؤولية عن العنف الجهادي في موقع دفاعي.<sup>11</sup> يستغل راشد الغنوشي رئيس النهضة مخاوف قواعده النضالية لكي يبرر الحاجة إلى التحالف بوصفه "حامياً لوجود الحزب"، ودعمه لمبادرات الرئيس السبسي المقدم كآخر خط دفاعي أمام صعود الراغبين في القضاء على الحزب.<sup>12</sup>

لا شك أن النهضة تستفيد من ضعف الانسجام داخل حزب نداء تونس ومن أزماته المتتالية التي تساهم فيها هي ذاتها أحياناً بشكل خفي.<sup>13</sup> فاستقالة 22 نائباً من نداء تونس من التنظيم السياسي والكتلة البرلمانية (من جملة 86) في بداية 2016، جعلت النهضة تصبح أول تشكيلة ممثلة في البرلمان (بـ 69 نائباً). وفي خضم هذه الأحداث، شبّه الغنوشي البلاد التونسية في الكلمة التي ألقاها بمناسبة مؤتمر نداء تونس الذي دُعي إليه، بطائر جناح النهضة ونداء تونس.<sup>14</sup>

إلا أن سلطة النهضة التفاوضية والمتصاعدة باستمرار في صلب الائتلاف مؤطرة في الحقيقة من الأعلى بمقاييس حددها السبسي بالاتفاق مع الغنوشي الذي ظل "يخشى باستمرار انقلاب رئيس الدولة ضده" كما

<sup>8</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي سابق في التجمع الدستوري الديمقراطي، ومناضلين من النهضة، تونس، تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>9</sup> انظر: Sami A. Abou Sahlieh, « Le mouvement tunisien de la tendance islamique, la loi islamique et les droits de l'homme », *Annuaire de l'Afrique du Nord*, tome XXXV, 1996.

<sup>10</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع علماء نفس مختصين في معالجة الصدمات المرتبطة بالتعذيب ومناضلين من النهضة، تونس تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>11</sup> وهو ما حدث في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2016 في سياق الهجوم الإرهابي في برلين الذي نفذه مواطن تونسي. عقب ذلك تعبئة هامة تنبه إلى عودة قريبة للجهاديين من مناطق النزاعات إلى تونس. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017 انطلقت حملة تتهم الحزب الإسلامي بتسفير مقاتلين تونسيين عمداً إلى مناطق النزاعات. انظر:

« Tunisia : Après Issam Dardouri, Leila Chettaoui apporte des précisions sur l'implication d'Ennahdha », *Direct Info* (directinfo.webmanagercenter.com), 22 novembre 2017.

<sup>12</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي في النهضة ومسؤولين سياسيين وناشطين مجتمعيين، تونس، 2015-2017.

<sup>13</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي في النهضة وناشطين مجتمعيين، تونس والقصرين ومدنين، 2015-2017.

<sup>14</sup> انظر: Aymen Gharbi, « Tunisia : Quand la métaphore de l'oiseau de Rached Ghannouchi est tournée en dérision », *Huffington Post Maghreb* (Huffposmaghreb.com), 12 janvier 2016.

حلل ذلك مسؤول في حزب معارض من التيار الديمقراطي.<sup>15</sup> فعندما يضعف الدعم الخارجي تتجنب النهضة كسر التوازنات الزبونية والجهوية مع القوى السياسية غير الإسلامية التي تخصص لها حيزاً صغيراً ضمن الهيئات المهنية والنقابية والجهاز الأمني والمؤسسات البنكية والمؤسسات العمومية والاحتكارات الخاصة.<sup>16</sup>

تتميز قيادة النهضة بحساسية شديدة تجاه تدهور الظرف العالمي والإقليمي بالنسبة للتشكيلات السياسية المنبثقة عن حراك الإخوان المسلمين. وهو وضع مترتب عن انتخاب دونالد ترامب، وانقلاب موازين القوى في ليبيا لصالح المشير حفتر المدعوم من قبل الإمارات العربية المتحدة ومصر وسياسة الانتظار في كل تركيا والجزائر المنشغلتين بمسائل داخلية والهجوم الدبلوماسي والاقتصادي ضد قطر حليفة النهضة. كل هذه المتغيرات الجيوسياسية غير الملائمة مضافة إلى المخاوف السياسية الوطنية منعت النهضة من الاستفادة كلياً من ضعف نداء تونس وحصرت سلطة التفاوض لديها في مستوى أضعف من وزنها الانتخابي في صلب التحالف.<sup>17</sup>

ورغم التنافس الحاصل بينهما، يتصرف نداء تونس والنهضة باعتبارهما حزبين محوريين في التحالف، كشركاء في الحكم. ساند الغنوشي في عديد المناسبات مشروع القانون المقدم من قبل رئاسة الجمهورية المتعلق بالمصالحة الاقتصادية والمالية رغم المعارضة الحادة التي تعرضت لها هذه المبادرة.<sup>18</sup> وفي بعض المناطق قدم الحزبان قوائم انتخابية تجعل أحدهما يفوز بالبلدية. فقد اتفقا على دعم قائمة مستقلة واحدة وتناقشا في غضون عام 2016 حول أهمية بناء قوائم مشتركة.

علاوة على ذلك، تتقاسم التشكيلتان مواقع المسؤولية في الإدارات الجهوية والمحلية ذات الأهمية الاستراتيجية في تكوين الولاءات المفيدة بالنسبة للدورة الانتخابية القادمة.<sup>19</sup> ففي أواخر سنة 2017 كان ثلاثة أرباع الولاية والمعتمدين في البلاد من أعضاء نداء تونس أو أنصاره.<sup>20</sup> وتوزع ما تبقى بين ناشطين في حركة النهضة ورفقائها وبدرجة أقل مستقلين وأعضاء في المركزية النقابية الأولى في البلاد أي الاتحاد العام التونسي للشغل.<sup>21</sup> كما يعين الحزبان موالين لهما على رأس المؤسسات العمومية أو شبه العمومية كالإذاعة والتلفزة خاصة حيث يتقاسم كل من نداء تونس والنهضة إدارة القنوات وحيث يكون لهما تأثير على توجهات برامجها.

<sup>15</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي في التيار الديمقراطي، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. التيار الديمقراطي هو حزب سياسي أنشئ في أيار/مايو 2013 من قبل محمد عبو، وهو قيادي سابق في حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، تشكيلة الرئيس السابق منصف المرزوقي. وهو ممثل بثلاث نواب في البرلمان.

<sup>16</sup> تقرير مجموعة الأزمات: "الانتقال المعطل"، مرجع سابق.

<sup>17</sup> وذلك طبعاً على إثر التغييرين الأخيرين في مجلس الوزراء (الشاهد 1 في أيلول/سبتمبر 2016 والشاهد 2 في أيلول/سبتمبر 2017) عندما تمكنت النهضة من زيادة عدد وزرائها (6 وزراء وكتاب دولة من جملة 36)، مكرسة تواجدتها خاصة في الوزارات ذات الطابع الاقتصادي. أما القيادات العامة في الوزارات السيادية (الدفاع والداخلية والعلاقات الخارجية) فقد أسندت إلى غير الإسلاميين وفق الاتفاق الحاصل بين السبسي والغنوشي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في النهضة وموظفين كبار وناشطين مجتمعيين، تونس، 2015-2017.

<sup>18</sup> انظر: Eric Gobe, « La Tunisie en 2015 : La présidentialisation de l'impuissance politique ? », *L'année du Maghreb*, n°15 (2016), p. 281-307.

<sup>19</sup> من الناحية القانونية، تعود هذه التسميات بالنظر إلى الوزير المعني، أي وزير الداخلية بوصفه في أعلى تراتبية المسؤولين في الإدارة المحلية والجهوية، وبعد التشاور في مجلس الوزراء. ويتم إعلام رئيس الجمهورية بذلك. ومن الناحية العملية يقوم رؤساء الحكومات بضبط قائمة للمرشحين بالتشارك مع القوى الهامة في الائتلاف ثم يقومون بتوجيهها إلى كل من وزير الداخلية ورئيس الجمهورية من أجل تعديلها. أنظر القانون عدد 215-33 بتاريخ 17 آب/أغسطس 2015 المتعلق بتنظيم الوظائف المدنية العليا وفقاً لأحكام المادة 92 من الدستور.

<sup>20</sup> منذ 2016 وفي غياب مجالس بلدية منتخبة أصبح الولاية مسؤولون عن النيابات الخصوصية (أي المجالس البلدية المؤقتة).

<sup>21</sup> منذ 2016 وإمضاء وثيقة قرطاج، أصبح للاتحاد العام التونسي للشغل وزن أكبر في اختيار الولاية والمعتمدين. ويراعي توزيع المناصب التوازنات الجهوية. كما تؤخذ بعين الاعتبار مسألة الانتماء الجهوي لعائلة المسؤولين، إذ لا يعين هؤلاء في الولايات التي انحدروا منها.



## II. مؤسسات تزداد ضعفاً

## أ. إصلاحات تؤخر إلى أجل غير مسمى

تؤدي التوترات الحاصلة داخل الائتلاف وداخل الحزبين المكونين له إلى تباطؤ شديد في إنجاز الإصلاحات المنصوص عليها في الدستور وبالتالي إلى إضعاف المؤسسات. كما يواجه الحزبان صعوبة شديدة في تدعيم شروط التداول السياسي نظراً لغياب الثقة بينهما.

يجد الحزبان صعوبة شديدة في إرساء الإطار القانوني والمؤسسي المنظم للدورة الانتخابية القادمة (القانون الانتخابي والهيئة العليا المستقلة للانتخابات). فهناك خشية لديهما من أن يتحول على إثرها شريك اليوم إلى عدو الغد ويكُون أغلبية جديدة تفضي إلى إقصائه. يخشى أنصار النهضة باستمرار إمكانية انفرد نداء تونس بالسلطة مما قد يحصرهم في إطار معارضة يظل دورها يتقلص تدريجياً لا سيما وأن الجهاز الأمني في أغلبية معادٍ للنهضة<sup>22</sup> ومن جهتهم يخشى العديد من مناصلي نداء تونس هيمنة النهضة الأيديولوجية على المجتمع التونسي المحافظ بطبيعته، ونجاحها في تغيير التوازنات الاجتماعية والاقتصادية بين مختلف جهات البلاد لصالح النخبة الصاعدة خاصة في جنوب البلاد.<sup>23</sup>

ساهمت الخلافات بين النهضة ونداء تونس في عرقلة تكوين المحكمة الدستورية، وهي مؤسسة محورية، خاصة في حال حدوث أزمة شاملة. فقد فشلت الأغلبية البرلمانية في التوصل إلى توافق حول تسمية أربعة من أعضائها ولم تتمكن من انتخاب رئيس المجلس الأعلى للقضاء المكلف باختيار الأعضاء الأربعة الآخرين.<sup>24</sup> تؤدي الهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية مشاريع القوانين حالياً الوظيفة الرئيسية للمحكمة الدستورية لكنها لا تتمتع ببقية صلاحياتها وهي أساسية في حال حدث طارئ كوضع حدٍّ للمدة الرئاسية في صورة انتهاك واضح للدستور أو التحكيم في حال تضارب الاختصاصات بين رئيس الدولة والحكومة أو الإعلان عن حصول شعور مؤقت أو نهائي في منصب رئاسة الجمهورية.<sup>25</sup>

كما أسهمت التجاذبات الحزبية في تأخير التصويت على القانون الانتخابي المنظم للانتخابات البلدية التي حددت مبدئياً في أواخر سنة 2016، والتي تأجلت بدورها. وأرجأت إلى أجل غير مسمى النقاشات حول إجراء انتخابات المجالس الجهوية<sup>26</sup> التي من شأنها دفع مسار اللامركزية. في الحقيقة يخشى عدد من المسؤولين السياسيين وكبار الموظفين من غير الإسلاميين هذا المسار معتبرين أن السلطة المركزية التي لا تزال ضعيفة، غير قادرة على تحمله.<sup>27</sup>

ومن الناحية السياسية، تمثل الانتخابات المحلية رهاناً حقيقياً، وهو ما يفسر الصراعات التي تفرزها في المستويات العليا. فعلاوة على دورها في تعميق الممارسة الديمقراطية محلياً وذلك عبر الزيادة الملحوظة في عدد النواب (حوالي 7,150 في كامل الجمهورية) ربما تؤدي إلى تغيير سلطة التفاوض لدى أعضاء الائتلاف بشكل ملحوظ. ففي حال فوز النهضة بعدد كبير من البلديات من المحتمل أن تطالب بتغيير وزاري يتماشى أكثر مع وزنها الانتخابي الجديد.

كما سيمكّن هذا التصويت التشكيلات الفائزة بتدعيم شبكة الولاءات المحلية وبالتالي قاعدتها الانتخابية وهو ما سيساعد على خوض الدورة الانتخابية المزمع إجراؤها في أواخر سنة 2019 (تشريعية ورئاسية) بشكل أفضل. من الواضح أنه لن يكون باستطاعتهم إطلاق سياسات تنمية محلية حقيقية نظراً لغياب الاستقلالية المالية لدى البلديات والنقص المزمن في إمكانياتها.<sup>28</sup> لكن سيكون باستطاعتهم مثلاً توظيف الشبكات

<sup>22</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مناضلين من حركة النهضة ونداء تونس ونقابيين وموظفين كبار في وزارة الداخلية، تونس 2017.

<sup>23</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات: "الانتقال المعطل"، مرجع مذكور سابقاً.

<sup>24</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محامين، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>25</sup> القانون الأساسي رقم 14-2014 تاريخ 18 نيسان/أبريل 2014 والمتعلق بالهيئة المؤقتة لمراقبة دستورية مشاريع القوانين. انظر كذلك المواد 80 و84 و101 من الدستور التونسي. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل قانون وناشط مجتمعي، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2017. انظر أيضاً الدستور التونسي الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2014.

<sup>26</sup> ينص الدستور في الواقع على تكوين مجالس جهوية منتخبة. انظر الدستور التونسي الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2014. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع صحفيين ومع موالين للنهضة، تونس، أيار/مايو 2017. انظر كذلك:

« Samia Abbou : Nidaa Tounes et Ennahdha ont peur des élections municipales », Shemsfm.net, 24 janvier 2017.

<sup>27</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين وموظفين كبار، تونس، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>28</sup> Héléla Yousfi, "Redessiner les relations Etat/collectivités locales en Tunisie: enjeux socio-culturels et institutionnels du projet de décentralisation", *Papiers de Recherche AFD*, N°2017-47, juin 2017.

القديمة للجمع الدستوري الديمقراطي القوي في المناطق الريفية وتوزيع مساكن اجتماعية واستئجار أراضٍ بلدية زراعية لصالح أنصارهم أو الموافقة على مشاريع تخطيط عمراني تؤدي إلى رفع أسعار الأراضي المحيطة لمصلحتهم.<sup>29</sup>

في شباط/فبراير 2017 تم التوصل إلى تبني هذا القانون الانتخابي بفضل عودة الثقة لدى نداء تونس ولدى العديد من التشكيلات الجانبية في قدرتهم على الفوز بعدد كبير من البلديات من جهة وتأكيد المساندة الجزائرية لصالح "المصالحة" و"التوافق" من جهة ثانية.<sup>30</sup> وعندها تحولت الاهتمامات نحو مراقبة إدارة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وفي شهر أيار/مايو 2017 دفعت هذه الخلافات بشقيق صرصار رئيس الهيئة إلى الاستقالة مؤكداً وجود ضغوط سياسية عليه،<sup>31</sup> وبذلك بقي منصب رئاسة الهيئة شاغراً حتى 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 عندما انتخب مجلس النواب رئيساً جديداً توافقياً هو محمد التليل منصري.

ونتيجة لذلك تأجلت الانتخابات المحلية من جديد، في أيلول/سبتمبر 2017. وقبلت النهضة بهذا التأجيل،<sup>32</sup> رغم غضب مناضليها القاعديين الذين استعدوا بإحكام لهذا الاقتراع بالتفاهم مع قيادتهم، وذهبت مع نداء تونس حتى إلى مطالبة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بأجال جديدة في كانون الأول/ديسمبر 2017.<sup>33</sup>

وإن شجعت الأحزاب السياسية الصغيرة رسمياً هذا التأجيل المتكرر بدعوى عدم صدور "قانون السلطات المحلية الضابطة لمهام وصلاحيات البلديات المستقبلية" وغياب رئيس للهيئة العليا المستقلة للانتخابات،<sup>34</sup> فيشكل ضمنى، كون النهضة كانت أهم مستفيد كان له وقع حاسم،<sup>35</sup> فإن الحزب الإسلامي كان الوحيد القادر على تكوين قائمته قبل موعد كانون الأول/ديسمبر 2017 الذي حُدد مسبقاً في نيسان/أبريل 2017. وقدم مرشحين في 350 بلدية محترماً معايير التنوع المقيدة التي نص عليها القانون الانتخابي<sup>36</sup> (والمعلقة بالشباب والنساء والمعوقين) والتي علّق عليها أحد أنصار الحزب بقوله "حتى نداء تونس لم يتمكن من تحقيقها".<sup>37</sup>

## ب. الهيئة الحزبية على الهيئات الإدارية المستقلة

شوّه الحزبان، النهضة ونداء تونس، من ناحية أخرى، وظيفة الهيئات الإدارية المستقلة<sup>38</sup> عندما عينا بها مرشحين يدافعون عن مصالحهم الحزبية، وهو ما أثار انتقادات أحزاب المعارضة والمجتمع المدني التي دندت بـ "عودة الاستبداد".<sup>39</sup> فالدستور ينص على إحداث خمس هيئات دستورية مستقلة تجسد مبادئ

<sup>29</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسي ومحلل سياسي وسكان من ولاية القيروان، تونس، ولاية القيروان، أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>30</sup> يبدو أن هذا الدعم قد تم تأكيده مجدداً عند زيارة كل من السبسي والغوشي إلى الجزائر تبعاً في 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 و22 كانون الثاني/يناير 2017. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين، تونس، كانون الثاني/يناير 2017.

<sup>31</sup> "صرصار يؤكد وجود ضغوط ويضع شروطاً لسحب استقالته". انظر: «Sarsar fait part de pressions et pose des conditions pour le retrait de sa démission», Tunis Afrique Presse (www.tap.info.tn), 11 mai 2017.

<sup>32</sup> حسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات كان من المفروض إجراء الانتخابات البلدية في 25 آذار/مارس 2018. انظر: «Tunisie-ISIE : Les élections municipales auront bien lieu le 25 mars 2018», African Manager (www.africanmanager.com), 21 novembre 2017.

<sup>33</sup> انظر: «La coalition gouvernementale demande le report des municipales», Kapitalis (kapitalis.com), 13 décembre 2017. في يوم 16 كانون الأول/ديسمبر 2017 حددت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات موعداً جديداً وهو يوم 6 أيار/مايو 2018.

<sup>34</sup> انظر: Mourad S., «Tunisie [Vidéo] : Huit partis politiques demandent le report des élections municipales», Tunisie numérique (www.tunisienumerique.com), 5 septembre 2017.

<sup>35</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع سياسيين وصحفيين وموظف كبير في وزارة الداخلية ومواطن من ولاية القيروان، تونس ولاية القيروان، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>36</sup> القانون الأساسي رقم 2017-7 تاريخ 14 شباط/فبراير 2017، الذي عدل وكمل القانون الأساسي رقم 2014-16 تاريخ 26 أيار/مايو 2014 فيما يتعلق بالانتخابات والاستفتاءات، وضع مجموعة من المعايير التي تسمح بتمثيل أفضل للنساء، والشباب (تحت سن 35 عاماً) ومرشحين من ذوي الإعاقات الجسدية ويحملون بطاقات إعاقة. فيما يتعلق بالنساء، ينبغي أن تتم الترشيحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ المساواة بين الجنسين وكذلك تحقيق التناوب بينهما على القائمة.

<sup>37</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع أحد المتعاطفين مع النهضة، تونس، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>38</sup> كانت هذه الهيئات "المكلفة بالمراقبة والتعديل في السابق مسندة إلى إدارات 'عادية'". انظر: Pierre Rosanvallon, *La légitimité démocratique* (Paris, Seuil), 2008, p. 121.

<sup>39</sup> انظر: Aziz Krichen, «Essebsi et Ghannouchi tombent le masque», Huffington Post Maghreb (www.huffposmaghreb.com), 25 septembre 2017.

النزاهة والكفاءة والحياد التي رأت فيها أغلب القوى السياسية في سياق انتفاضة 2010-2011 علاجاً مضاداً لمساوئ الإدارة العمومية.<sup>40</sup>

ثلاث هيئات أحدثت في سنة 2011 هي حالياً بصدد الاشتغال: وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. وفي سنة 2011 وفي ظرف ثوري تمكنت الهيئتان الأولى والثانية من التصدي لقاعدتي النظام الاستبدادي المتمثلة في تنظيم الانتخابات من قبل وزارة الداخلية لصالح الحزب المهيم ومراقبة السلطة السياسية الشديدة على وسائل الإعلام. ومع مرور الزمن تمكنت الأغلبية البرلمانية في المجلس الوطني التأسيسي ثم في مجلس نواب الشعب من الحد من استقلالية هذه الهيئات عبر التحكم المتزايد في مكوّناتها وتنظيمها وأشكال مراقبتها وذلك في تناقض تام مع الزخم الديمقراطي الناتج عن رحيل بن علي والمضمّن مبدئياً في الدستور.<sup>41</sup>

تعرض الهيئات الإدارية المستقلة الثلاث الأخرى والتي تم إرساؤها خارج الإطار الدستوري إلى ذات الصعوبات، وهي هيئة الحقيقة والكرامة المكلفة بمسار العدالة الانتقالية وهيئة النفاذ إلى المعلومات والهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب.<sup>42</sup> انتقد رئيس الجمهورية، في لقاء مع الصحافة حصل في أيلول/سبتمبر 2017، صلاحيات هذه الهيئات المستقلة إذ اعتبر أنها بلغت حد "التعول على الدولة وعلى المؤسسات الدستورية".<sup>43</sup>

### ج. النزعة الرئاسوية للنظام

يسعى الرئيس السبسي، عبر تدخّله المتعارض مع روح الدستور<sup>44</sup> ولكن المطابق لشرعيته كمنتخب بالاقتراع العام، إلى الاستحواذ على قنوات النقاشات السياسية وهو أمر يفضي إلى شخصنة آليات تسيير الأزمة التي باتت مرتبطة أكثر فأكثر ببقائه على رأس الدولة.

فهو، بدءاً، لا يزال فاعلاً في حزبه، نداء تونس، حيث يلعب في بعض المناسبات دور الوساطة<sup>45</sup> مساهماً، عبر دعم صعود ابنه في صلب هياكله، في تكريس توتراته الداخلية. كما يتدخل فعلياً في مستوى توازنات الائتلاف واشتغاله. ويتخذ مبادرات فردية لم يسبق الاتفاق حولها لتدعيم الائتلاف وإبقاء الحزب الإسلامي، خصم نداء تونس الأساسي في الانتخابات، تحت الضغط. كما يسعى إلى تعميق المنافسة بين نداء تونس والنهضة مؤكداً على الهوية السياسية الموسومة بـ "الحداثيّة" لنداء تونس<sup>46</sup> تقادياً لحدوث تصويت عقابي من شأنه التأثير على محوري الائتلاف في الانتخابات المقبلة.

<sup>40</sup> وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وهيئة الاتصال السمعي البصري وهيئة التنمية المستدامة وحقوق الأجيال القادمة وهيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. انظر الدستور التونسي 26 كانون الثاني/يناير 2014.

<sup>41</sup> القانون الأساسي رقم 2012-23 تاريخ 20 كانون الأول/ديسمبر المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات؛ انظر كذلك القانون الأساسي رقم 30/2012 المتعلق بالهيئات الدستورية الذي قبل مجلس نواب الشعب المواد الأكثر إثارة للجدل فيه. انظر:

« Chawki Tabib : La loi sur l'Instance de la bonne gouvernance votée par le parlement réduit ses pouvoirs », Shems FM (www.shemsfm.net), 21 juin 2017 ; « Quand l'ARP adopte des articles inconstitutionnels », Nawaat (www.nawaat.org), 7 novembre 2017 ; « Tunisie : la HAICA se plaint, et porte de graves accusations contre le pouvoir », African Manager (www.africanmanager.com), 3 novembre 2017.

<sup>42</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء من الهيئات الإدارية المستقلة، ومع موظف كبير ونشطاء في جمعيات ومسؤول في التيار الديمقراطي، تونس، أيلول/سبتمبر- تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>43</sup> Hechmi Nouira, « Le président Béji Caïd Essebsi à Assahafa et à La Presse : "Le système politique actuel ne peut assurer le développement et la stabilité du pays" », La Presse de Tunisie (www.la-presse.tn), 6 septembre 2017.

<sup>44</sup> في فقرتها ما قبل الأخيرة، تنص المادة 76 من الدستور على أنه "لا يجوز لرئيس الجمهورية الجمع بين مسؤولياته وأية مسؤولية حزبية". انظر الدستور التونسي 26 كانون الثاني/يناير 2014.

<sup>45</sup> في حزيران/يونيو 2016 لعب دور الوساطة بين محسن مرزوق وابنه حافظ بخصوص موعد انعقاد مؤتمر الحزب. في تشرين الأول/أكتوبر 2015 وغداة اجتماع هام للمكتب التنفيذي إثر تجميد عضوية الكتلة النيابية المكونة من 30 نائباً، سعى إلى تحقيق المصالحة. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 وفي تصريح تلفزيوني اقترح تشكيل لجنة من 13 عضواً يكون "دورها التقريب بين جناحي الخلاف". وأخيراً في 9 كانون الثاني/يناير 2016 تمت دعوته كضيف شرف لحضور مؤتمر لنداء تونس سمي "توافقياً" دعا خلاله إلى إرساء حوار عميق بين تيارات الحزب. انظر: Eric Gobe, « La Tunisie en 2015 : La présidentialisation de l'impuissance politique ? », *L'année du Maghreb*, n°15 (2016), p. 281-307.

انظر كذلك: S. Ben Farhat, « La bataille de Verdun à Nida », *La Presse*, 12 novembre 2015.

<sup>46</sup> انظر: « La circulaire de 1973 interdisant le mariage d'une Tunisienne à un non musulman officiellement : annulée selon la porte-parole de la présidence de la République », Huffington Post Maghreb (www.huffpostmaghreb.com), 14 septembre 2017.

وفي الوقت الذي يدافع فيه عن التحالف وعن استقراره على المستوى الدبلوماسي فإن السبسي هو الفاعل في قيام حكومة الوحدة الوطنية الحالية، التي انطلقت أشغالها في نهاية شهر آب/أغسطس 2016، والتي فاجأت مجمل التشكيلات السياسية. وقد كسرت هذه المبادرة العلاقات الطيبة بين النهضة، التي باتت تتمتع بمصداقية دولية كسبتها في سياق مؤتمرها المنعقد في شهر أيار/مايو 2016، والحيبب الصيد، رئيس الحكومة آنذاك.

كان هذا الأخير يتصرف باستقلالية طبقاً لصلاحياته الدستورية (باعتباره المسؤول الأول في السلطة التنفيذية) عندما طلب منه رئيس الدولة الاستقالة من منصبه. أراد الحبيب الصيد، اعتماداً على مقترحات مستشاريه، احترام الأشكال الدستورية فطلب تجديد ثقة البرلمان التي، كما كان متوقفاً، لم يحصل عليها.<sup>47</sup> وفي الأثناء تمكن السبسي من فرض رئيس حكومة جديد، يوسف الشاهد، وهو عضو في نداء تونس ولكن في موقع هامشي بالنسبة لهياكله، والتأثير بشكل واضح على تركيبة مجلس الوزراء.

ومنذ النصف الأول من عام 2017، وجد السبسي نفسه في صراع غير معلن مع رئيس الحكومة الجديد. وسعى إلى انتزاع البعض من صلاحياته عبر تدعيم سلطة مجلس الأمن القومي الذي يترأسه.<sup>48</sup> ذلك أن الشاهد قد بدأ فعلاً في تكوين حركة سياسية استعداداً للانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2019 واعتبر نفسه في قلب محور سياسي قادر على أخذ مسافة من المتاجرة بالسياسة وجذب كفاءات من "التكنوقراط" والتعامل في نفس الوقت مع القوى الاجتماعية (خاصة النقابات). كان يأمل من وراء ذلك استغلال هبات الائتلاف والحزبين المحوريين فيه، وهو ما لم يرق على ما يبدو لرئيس الدولة.<sup>49</sup>

استفاد الشاهد أيضاً من توقيف شفيق الجرابية<sup>50</sup> رجل الأعمال المثير للجدل، الذي يعتبره العديد من المحللين السياسيين أحد أهم ممالي كتلة نداء تونس البرلمانية<sup>51</sup> لكي يعلن "حرباً على الفساد" اعتبرها مناضلو النهضة ونداء تونس تخدم مصالحه السياسية.<sup>52</sup>

علاوة على ذلك يكتف السبسي من اللقاءات المغلقة مع قيادات القوى السياسية والنقابية الهامة في البلاد حتى يتموضع كحكم وحيد مع الغنوشي الذي بدوره يقوم بنفس الفعل. ومن بين الأهداف، "جعل مضمون النقاشات أكثر تعبيراً حتى يتم تجنب النقد وتقديم التبريرات باستمرار حول فائدة التحالف أو الخيارات الاستراتيجية المبرمة بشكل توافقي وفي إطار التكتّم"<sup>53</sup> كما يشير إلى ذلك أحد علماء الاجتماع.

وبذلك فإن البحث عن التوافق في المستوى الأعلى بين الغنوشي والسبسي وبدرجة أقل بين أحزاب الائتلاف يؤدي إلى تشويه دور المجلس النيابي وإضعافه. فترئيس المجلس، محمد الناصر العضو في نداء تونس "يسير البرلمان كما لو كان وزارة". يقول مسؤول عن منظمة غير حكومية مكلفة بتدعيم قدرات المجلس:

تدخلات النواب شكلية. القوانين يتم تبنيها بدون تعديلات. النواب مصابون بخيبة أمل. ينخرطون في مشاريع متنوعة ولكن بدون هيكلية. ليست لديهم أية فكرة واضحة عن عملهم. فُرِضت عليهم الأجندة

انظر كذلك: Aziz Krichen, « Essebsi et Ghannouchi tombent le masque », Huffington Post Maghreb, 25 septembre 2017. (www.huffposmaghreb.com).

<sup>47</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مناضلين من النهضة ومن نداء تونس، تونس أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر 2017.  
<sup>48</sup> المرسوم الحكومي رقم 70-2017 تاريخ 19 كانون الثاني/يناير 2017 المتعلق بمجلس الأمن القومي؛ قرار رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمن القومي تاريخ 30 تشرين الأول/أكتوبر 2017 المتعلق باللجان الدائمة لمجلس الأمن القومي؛ مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين وصحفيين، تونس أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>49</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين وصحفيين، تونس أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر 2017.  
<sup>50</sup> تم إيقاف شفيق جرابية من قبل الأمن العسكري بتهمة "وضع النفس تحت تصرف جيش أجنبي في زمن السلم" في إطار قضية مرتبطة بتزويد مجموعات مقاتلة ليبية قريبة من حكومة طرابلس بالأسلحة. ساند في عديد المناسبات شق حافظ قايد السبسي في إطار سعي هذا الأخير إلى الهيمنة على هياكل نداء تونس. يحظى بعديد التسهيلات في صفاقس والجنوب التونسي بفضل علاقاته برجال الأعمال والمهريين من النخب الصاعدة. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات موالين لنداء تونس ورجال أعمال ومؤيدين للنهضة ونداء تونس، تونس تموز/يوليو - تشرين الأول/أكتوبر 2017. انظر كذلك: Samy Ghorbal, « Tunisie : aux origines de la chute de Chafik Jarraya, l'homme qui personnifiait l'impunité de la corruption », *Jeune Afrique*, 16 juin 2017. أنظر كذلك تقرير مجموعة الأزمات، "الانتقال المعطل"، مرجع مذكور سابقاً.

<sup>51</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع محللين سياسيين، تونس، 2014-2015.

<sup>52</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مناضلين من النهضة ونداء تونس، تونس أيار/مايو - تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>53</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع عالم اجتماع، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

التشريعية في آخر لحظة دون أن يكون لهم علم مسبق بها وتتم مجمل المعاملات بين الأحزاب السياسية في صلب لجنة التوافقات.<sup>54</sup>

وبذلك فإن المجلس، رغم الأجواء الديمقراطية التي تحاول أحزاب المعارضة عبر سجلاتها الحفاظ عليها، قد تحول إلى فضاء لتسجيل القرارات السياسية المتخذة في الأعلى مثلما كان الحال في ظل نظام بن علي. وفي هذا السياق لاحظ مستشار برلماني سابق أن العديد من النواب "غيروا مواقفهم بعد تلقيهم مكالمة هاتفية".<sup>55</sup>

تتمين دور المجلس لم يعد أولوية في نظر الأغلبية. ففي عديد المناسبات أجهض نداء تونس والنهضة النظر في مشروع قانون أساسي حول استقلالية المجلس الإدارية والمالية التي تمكن، حسب العديد من المختصين في الشأن البرلماني، من توفير الوسائل الضرورية الكفيلة بالاشتغال فعلياً وفق الإطار الدستوري.<sup>56</sup> لقد أصبحت الفجوة بين المبادئ الدستورية المبلورة بشكل توافقي إبان الفترة الأولى من الانتقال الديمقراطي وواقع اللعبة السياسية الحالي شديدة الوضوح.

بتخليها عن تدعيم المؤسسات الديمقراطية، أبقت الطبقة السياسية البلاد في حالة انتقال دائم أضعف الدولة. يقوم السبسي والغنوشي عبر تكثيف اجتماعاتهما السرية بالحفاظ على الائتلاف والتخفيف من الاستقطاب لكنهما يشخصنان قنوات النقاش السياسي وإدارة الأزمة مساهمين بذلك في زيادة احتمال نشوب صراعات عنيفة في حال غيب الموت أحدهما. ولئن أكد رئيس الدولة في تهنئته بمناسبة السنة الجديدة 2018 على أن المحكمة الدستورية سترى النور في غضون هذه السنة،<sup>57</sup> فإن غياب هذه المؤسسة، القدرة على الإعلان عن الفراغ المؤقت أو النهائي لرئاسة الجمهورية، يهدد بحصول انتقال غير دستوري للسلطة الرئاسية. وهو أمر قد يدعم حجج المناصرين لقيام حكم استبدادي.<sup>58</sup>

<sup>54</sup> تشكلت هذه اللجنة المناسبة في حزيران/يونيو 2013 بهدف تسهيل التوافق بين مختلف القوى السياسية عندما اشتد الاستقطاب بين أنصار الترويكا والمعارضين لها.

<sup>55</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مستشار برلماني زمن الترويكا (2011-2014) تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>56</sup> انظر الدستور التونسي بتاريخ 26 كانون الثاني/يناير 2017.

<sup>57</sup> «Beji Caid Essebsi : 2018 sera une année décisive (vidéos)», Mosaïque FM (www.mosaïque fm.net), 31 décembre 2017.

<sup>58</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع محام عضو في منظمة دولية غير حكومية، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

### III. تطبيق الدستور أم العودة إلى الوراثة

#### أ. مأزق أصحاب القرار السياسي

يواجه أصحاب القرار السياسي مهمة جد شائكة في ظرف تزايدت فيه الشكوك حول فاعلية الديمقراطية في تجاوز الصعوبات. لقد بات عليهم، حتى لا تزداد هشاشة المؤسسات وألا يفقدوا جزءاً من شرعيتهم الدولية، تطبيق الدستور الذي أعلن نواب المجلس السابق عن مبادئته خلال شهر كانون الثاني/يناير/ 2014، عندما بدأ الزخم الثوري الذي أحدثه ما سمي بـ "الربيع العربي" في التعتز (الصعود البارز للدولة الإسلامية في العراق والشام ابتداء من 2013، الانقلاب في مصر في تموز/يوليو 2013، واندلاع الحرب الأهلية في ليبيا في تموز/يوليو - آب/أغسطس 2014).

وهم مجبرون في الوقت نفسه على المحافظة على الائتلاف الذي يسمح بالتخفيف من الاستقطاب بين أنصار النهضة ومعارضيه، لكن اشتغاله شبه المعتم يعمق معارضة "الثوريين" والحالين بعودة النظام الاستبدادي. كما أنهم مطالبون يومياً بإدارة المشاكل الأمنية وخاصة الاقتصادية التي تهدد استقرار البلاد.

فالتدهور الملموس للأسس الاقتصادية منذ 2016، يزيد في احتمال وقوع اضطرابات يصعب التحكم فيها ويضع أصحاب القرار السياسي أمام ضرورة اتخاذ إجراءات فورية. فالنمو بقي ضعيفاً ولم يتجاوز واحد وإثنين بالمائة. وانخفضت قيمة الدينار التونسي بنسبة الثلث في سنة واحدة دون أن يكون لهذا التراجع وقع إيجابي على التنافسية الخارجية للمنتج التونسي أو على العجز التجاري الذي ما انفك يتعمق.<sup>59</sup> وتستحوذ مرتبات موظفي القطاع العمومي على نصف موازنة الدولة تاركة هامشاً ضعيفاً لصالح مشاريع التنمية. ويشكو المواطن العادي من ارتفاع الأسعار ويرى أن التضخم أعلى من النسبة الرسمية التي هي 6.3 بالمائة.<sup>60</sup> الهيئات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، متخوفة وتعتبر بصفة دورية عن قلقها.<sup>61</sup>

منذ منتصف سنة 2017، ورغم فتح أسواق جديدة على المستوى الإقليمي<sup>62</sup> يشنكي المقاولون من النخبة الموجودة، من تضاعف المراقبة الجبائية الرامية إلى "تحصيل الأموال بأي ثمن لخزينة الدولة".<sup>63</sup> كما يشنكي رجال الأعمال في القطاع غير المنظم من ضغط حرب رئيس الحكومة على الفساد منذ أيار/مايو 2017.<sup>64</sup>

يؤجج انخفاض مستوى المعيشة لدى الطبقات المتوسطة التوترات في صلب الأحزاب السياسية خاصة النهضة التي تشنكي قواعدها كبقية المواطنين من ارتفاع الأسعار. وهو ما يدفع المناضلين إلى لفت انتباه قياداتهم تجاه عجزهم عن تحسين الوضع. كرس ظروف الحياة اليومية القاسية إضافة إلى تردي التجهيزات العمومية الأساسية (النقل والصحة والتعليم) لا سيما لدى الأوساط الشعبية، الشعور بالحنين إلى أعوام 1900-2000 أي فترة بن علي، وجعلتهم أكثر تقبلاً للخطاب الوطني الصادر عن بعض وجوه النظام القديم. بات هؤلاء أكثر بروزاً في وسائل الإعلام كما أنهم لا يترددون في الربط بين الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان وضعف الدولة ومساندة الإرهاب الجهادي والتدخل الغربي.<sup>65</sup>

#### ب. العودة إلى مربع الاستبداد: رهان خطير وغير الواقعي

مبدئياً، يساهم ضعف المؤسسات في تبرير المواقف "المعادية للربيع العربي" والحاملة غالباً لشعور بالحنين إلى عهد بن علي. وبطريقة غير صريحة يؤكد أصحابها أن السبيل الوحيد لانتشال البلاد هو إعادة تجميع الطاقات ووسائل العمل بين يدي سلطة تنفيذية قوية ومتجانسة من الناحية الأيديولوجية والعودة إلى

<sup>59</sup> بلغ في العشرة الأشهر الأولى من 2017 3.2 مليار دينار أي ما يوازي 5.2 مليار دولار. انظر: « Balance commerciale mensuelle », Institut national de la statistique (INS).

<sup>60</sup> انظر: « Tableaux de bord économique » ; « synthèses mensuelles des principaux indicateurs de la conjoncture économique », Institut national de la statistique (INS). مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع خبير اقتصادي، تونس، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>61</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول تنفيذي في منظمة دولية، أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

<sup>62</sup> انظر: Taoufik Habaieb, « Omar Behi et 130 opérateurs économiques tunisiens en commando export au Qatar », *Leaders*, 14 novembre 2017.

<sup>63</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال صفاقسي، تونس، تموز/يوليو 2017.

<sup>64</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع رجل أعمال من الجنوب التونسي، تونس، تموز/يوليو 2017.

<sup>65</sup> « Lotfi Laameri s'en prend aux organisations des droits de l'homme et à la directrice de Human Rights Watch en Tunisie, tollé sur les réseaux sociaux », Huffington Post Maghreb (www.huffpost maghreb.com), 10 novembre 2011.

رئاسة قوية.<sup>66</sup> ويبرر هذا "الهروب إلى الوراء" بالطابع المصطنع – غير الملائم للثقافة السياسية التونسية – والاختلال المزعم للمؤسسات التونسية المُحدثة بعد رحيل بن علي. ومن هنا فإن الديمقراطية المزروعة لن تنجح كما يدل على ذلك تشتت مراكز السلطة وفساد السياسيين وجدالاتهم العقيمة.<sup>67</sup> فـ "الضجة المروجة لفكرة أن الديمقراطية ليست فاعلة في تونس" على حد تعبير دبلوماسي أوروبي،<sup>68</sup> تتضخم وتشتج بعض المثقفين البارزين في الإعلام، ولو بالجوء إلى الشعبية، على مهاجمة مجمل العملية الانتقالية التونسية وبالأخص الدستور.

يعتبر العديد من المسؤولين السياسيين والإداريين أن الهيئات المستقلة المؤقتة (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد) تضعف الإدارة المركزية،<sup>69</sup> وهو أمر حقيقي، بمعنى ما، طالما لا تتوفر تلك الهيئات على الوسائل التقنية والمالية التي تمكّنها من القيام بوظائف المراقبة والتعديل المنوطة بها بدل البيروقراطية العادية كما يفسر ذلك موظف كبير مدعماً مواقف السبسي المتهمه لتلك الهيئات بتهديد "وجود الدولة وانسجامها".<sup>70</sup>

هذه المؤسسات تفتت سلطة الدولة. فهي تمثل سلطة قانونية وإدارية لكنها في الواقع لا تتمتع بأية استقلالية تجاه الأحزاب والسلطة المركزية. تتمتع بصلاحيات استثنائية لكنها لا تتوفر على إمكانيات استعمالها.<sup>71</sup>

إن سعي أصحاب القرار السياسي لإضفاء صبغة قانونية على الصلاحيات الواسعة للإدارة المركزية دون دعم صلاحياتها الحقيقية يؤدي إلى إضعافها. فهي تفرض التعاون مع مختلف الهيئات التي تنكفئ بدورها دفاعاً عن مصالحها الخاصة.<sup>72</sup> والآلية مشابهة لتلك التي تعيق مجلس نواب الشعب الخاضع لمشاريع قوانين السلطة المركزية دون التمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية اللازمة للقيام بمهامه المحددة دستورياً.<sup>73</sup>

يعتبر البعض من أعضاء نداء تونس والمنشقين عنه أن النظام الحالي بما أنه يشتغل فعلياً وفق صيغة رئاسية فيجب أن يعكس الدستور هذا الواقع، كما اقترح رئيس الدولة، وبالتالي "العبور نحو نظام انتخابي بالأغلبية يسمح بالاستفادة من أغلبية مستقرة تعني عن تشكيل ائتلاف غير طبيعي".<sup>74</sup>

لكن، ونظراً للاستقطاب الكامن بين مؤيدي النهضة والمناهضين لها، فإن تجربة "الضعف أو لا شيء" المفوضية بأحد التيارين إلى تكوين أغلبية تقصي الآخر يشرع على إثرها في نقاش حول تعديل الدستور قد تكون عواقبها خطيرة. وإذا كان الدستور لم يضبط بشكل واضح صلاحيات رأسي السلطة التنفيذية، فهو عبارة عن معاهدة صلح بين قوى سياسية تحررت بفضل انتفاضة 2010-2011. فالرغبة في تعديله في حين أنه "لم يدخل بعد حيز التنفيذ والطبقة السياسية لم تمكّن النظام البرلماني المختلط من وسائل الاشتغال"،<sup>75</sup> على حد رأي ناشط في المجتمع المدني، ستكون إما منطلقاً لقيام صراعات أيديولوجية من المفروض أنها حسمت أثناء المسار الدستوري (2011-2014) أو لحصول تصلب كبير في النظام.

تحدث هذه المسألة اليوم انقساماً في صلب قيادات النهضة التي كانت أثناء إعداد الدستور مويّدة للنظام البرلماني. ويرى البعض أن تحول النظام نحو الرئاسة مع ما ينضمّنه من مخاطر هو بصدد الحصول، وبالتالي فمن الأفضل التفاوض للحصول على موقع أقلّي ولكن متين ضمن تشكيلة استبدادية في طور التبلور.<sup>76</sup> وبذلك تأمل النهضة بمستقبل أفضل يمكنها من القيادة، والعديد يتمنى أن يجري الاستحقاق الانتخابي لسنة 2019 في هذه المرحلة الجديدة. فيما يؤكد آخرون أن النظام الرئاسي يمكن شخصاً واحداً أو حزباً من الهيمنة على المحكمة الدستورية والهيئات الدستورية المستقلة القادمة وهو ما يعني نهاية

<sup>66</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين وموظفين كبار، تونس، 2017.

<sup>67</sup> Habib Ayadi, Une Assemblée inutile, L'Assemblée des représentants du peuple, Leaders (www.leaders.com.tn), 30 octobre 2017.

<sup>68</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع دبلوماسي أوروبي، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>69</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سياسيين وموظفين كبار، تونس، 2017.

<sup>70</sup> Hechmi Nouira, « Le président Béji Caïd Essebsi à Assahafa et à La Presse : "Le système politique actuel ne peut assurer le développement et la stabilité du pays" », La Presse de Tunisie (lapresse.tn), 6 septembre 2017.

<sup>71</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع موظف كبير، تونس، أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>72</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع موظفين كبار، تونس، 201 أيلول/سبتمبر 2017.

<sup>73</sup> الدستور التونسي 26 كانون الثاني/يناير 2014.

<sup>74</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع قيادي في نداء تونس، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>75</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني، تونس، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

<sup>76</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشط في المجتمع المدني قريب من النهضة ومع مناضل في النهضة، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

الديمقراطية، ذلك الخط الأحمر الذي يقولون إنهم مستعدين لتثبيته "حتى وإن رُج بنصف الحزب من جديد في السجن" حسب قول أحدهم.<sup>77</sup>

وحتى هذه الساعة لم تستسلم الطبقة السياسية لهذا الإغراء الاستبدادي الذي عاينه العديد من المحللين الأجانب وندد به عدد كبير من نشطاء المجتمع المدني باعتباره "إعادة" إنتاج للنظام القديم.<sup>78</sup> لكن هذه العودة إلى ما كان عليه نظام بن علي تبدو غير واقعية باعتبار كثرة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية وكذلك حرية التعبير المكتسبة منذ 2011. وهو أمر يستوجب كذلك وجود قوة سياسية أو ائتلاف أمني قادر على التحكم في كامل أرجاء البلاد وإعادة بناء نظام مراقبة ورقابة على السكان يستند إلى حزب مهيمن، مثل التجمع الدستوري الديمقراطي (المنحلّ منذ سبع سنوات وأعضاءه في الوقت الحالي منقسمون سياسياً)، وإلى وزارة داخلية باتت اليوم مفككة.<sup>79</sup> وهو ما يعني أن حصول أمر كهذا يستحيل تحقيقه تقنياً.

ومهما يكن من أمر فإن تضخيم السلطة المركزية والعودة إلى التسلط لن يساعد البلاد على مجابهة المصاعب الاقتصادية والأمنية الهيكلية التي تعترضها بل على العكس من ذلك ستزداد حدة التوترات السياسية والاجتماعية. وسوف تدخل البلاد التونسية في دوامة القمع الرامية إلى إعادة الخوف لدى المعارضة والمجتمع المدني. كما يتم تحجيم حرية التعبير مما يقلل ردود فعل أصحاب القرار السياسي تجاه مشاكل قطاعات هامة من السكان لا سيما أولئك الذين تشهد ظروفهم المعيشة تدهوراً مستمراً وهو ما يغذي لديهم الشعور بالتمييز الاجتماعي والجهوي ويمهد لانقراضهم على الدولة.

كل هذا يؤثر سلباً على ثقافة التفاوض والبحث عن التوافق السلمي الذي تدعم منذ رحيل بن علي. ورغم وجود سلطة تنفيذية قوية قادرة على اتخاذ قرارات سريعة فإن النتيجة الأكثر احتمالاً ستكون إفراغاً للإصلاحات الرامية إلى تدعيم فاعلية الإدارة العمومية (الشفافية والمسؤولية وتحسين العلاقات مع المواطن). كما سيؤدي الأمر إلى التضيق على القدرة على المبادرة والإبداع اللازمين للتجديد في عالم المؤسسات لتنمية القدرة التنافسية في الميدان الاقتصادي. كما أن إهدار "الريع الديمقراطي التونسي" الدولي سوف يحرم البلاد من جزء كبير من السند المالي والسياسي الدولي.<sup>80</sup>

<sup>77</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول في النهضة، تونس، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

Sarah E. Yerkes, "Democracy Derailed? Tunisia's Transition Veers Off Course", *Foreign Affairs*, 78, 2 octobre 2017.

<sup>79</sup> تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رقم 163، "الإصلاح والاستراتيجية الأمنية في تونس، 23 تموز/يوليو 2015.

<sup>80</sup> قد تحرم الدولة التونسية من المساعدة المالية الدولية البالغة حوالي 20 في المائة من موازنة الدولة في 2017 لو أنها عادت إلى سياسة استبدادية أو استعادت الممارسات العنيفة للنظام القديم. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع أعضاء في هيئات ومنظمات دولية، تونس، 2016-2017.



#### IV. الخلاصة

من الأفضل لتونس، بدل محاولة إعادة بناء مؤسسات النظام القديم، وهو ما يشبه "المغامرة السياسية"، أن تدعم مؤسساتها في كنف احترام الدستور وتطبيق المبادئ الواردة فيه. وإن تضاعلت نشوة الثورة التي عقيبت نظام بن علي وأصبح الائتلاف يسخر معظم أوقاته للبحث عن بقاءه بدل تطبيق الإصلاحات فإن البلاد سوف تواصل تقدمها وإن كان بشكل متعثر.

وحتى تتمكن من تمكين انتقالها وتكون قادرة على مواجهة الأحداث الفجائية لا بد أن تتجنب الطبقة السياسية تعديل الدستور. عليها أن توجد في أقرب الأجل الإرادة اللازمة لإرساء المحكمة الدستورية وتنمية استقلالية مجلس النواب وتكوين الهيئات الدستورية المستقلة دون إفراغها من مضامينها وتنظيم الانتخابات البلدية المقررة في 2018. وعلى شركاء تونس الدوليين مواصلة دعم هذه الإصلاحات القادرة وحدها على تدعيم الدولة والحفاظ على الاستقرار على المدى الطويل.

بروكسيل/تونس، 11 كانون الثاني/يناير 2018

الملحق أ: خريطة تونس



## الملحق ب: حول مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناعات القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسوتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org). تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناعات السياسات في سائر أنحاء العالم. يرأس مجموعة الأزمات النائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد مارك مالوخ – براون. نائب الرئيس هو آيو أوبي، وهو محام، وكاتب زاوية رأي ومقدم برامج في نيجيريا.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-ال فلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في عشرة مواقع أخرى هي: بيشكك، وبوغوتا، وداكار، وكابل، وإسلام أباد، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، والجزائر، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، وهونغ كونغ، والقدس، وجوهانسبرغ، وجوبا، ومكسيكو سيتي، ونيودلهي، والرباط، وصنعاء، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، وماناغوا.

تتلقى مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمبرعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الخارجية الهولندية، آلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة الدفاع الفرنسية، وزارة الخارجية الفرنسية، وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية، هيئة الشؤون العالمية الكندية، مؤسسة المساعدات الأيرلندية، إمارة ليختنشتاين، وزارة خارجية اللوكسمبورغ، ووزارة الخارجية والتجارة النيوزيلندية، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، وهنريك بول ستيفتونغ، ومؤسسة هنري لوس، وهيومانيتي يوناييتد، ومؤسسة جون دي وكاثرين تي ماكارتھر، ومؤسسة أوك، وصندوق شبكة أوميديار، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش ستيفتونغ، ومؤسسة ويلسبرينغ الإنسانية.

كانون الثاني/يناير 2018

## الملحق ج: تقارير وإحاطات مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2015

### Special Reports

*Exploiting Disorder: al-Qaeda and the Islamic State*, Special Report N°1, 14 March 2016 (also available in Arabic and French).

*Seizing the Moment: From Early Warning to Early Action*, Special Report N°2, 22 June 2016.

*Counter-terrorism Pitfalls: What the U.S. Fight against ISIS and al-Qaeda Should Avoid*, Special Report N°3, 22 March 2017.

### Israel/Palestine

*The Status of the Status Quo at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Report N°159, 30 June 2015 (also available in Arabic and Hebrew).

*No Exit? Gaza & Israel Between Wars*, Middle East Report N°162, 26 August 2015 (also available in Arabic).

*How to Preserve the Fragile Calm at Jerusalem's Holy Esplanade*, Middle East Briefing N°48, 7 April 2016 (also available in Arabic and Hebrew).

*Israel/Palestine: Parameters for a Two-State Settlement*, Middle East Report N°172, 28 November 2016 (also available in Arabic).

### Iraq/Syria/Lebanon

*Arming Iraq's Kurds: Fighting IS, Inviting Conflict*, Middle East Report N°158, 12 May 2015 (also available in Arabic).

*Lebanon's Self-Defeating Survival Strategies*, Middle East Report N°160, 20 July 2015 (also available in Arabic).

*New Approach in Southern Syria*, Middle East Report N°163, 2 September 2015 (also available in Arabic).

*Arsal in the Crosshairs: The Predicament of a Small Lebanese Border Town*, Middle East Briefing N°46, 23 February 2016 (also available in Arabic).

*Russia's Choice in Syria*, Middle East Briefing N°47, 29 March 2016 (also available in Arabic).

*Steps Toward Stabilising Syria's Northern Border*, Middle East Briefing N°49, 8 April 2016 (also available in Arabic).

*Fight or Flight: The Desperate Plight of Iraq's "Generation 2000"*, Middle East Report N°169, 8 August 2016 (also available in Arabic).

*Hizbollah's Syria Conundrum*, Middle East Report N°175, 14 March 2017 (also available in Arabic and Farsi).

*Fighting ISIS: The Road to and beyond Raqqa*, Middle East Briefing N°53, 28 April 2017 (also available in Arabic).

*The PKK's Fateful Choice in Northern Syria*, Middle East Report N°176, 4 May 2017 (also available in Arabic).

*Oil and Borders: How to Fix Iraq's Kurdish Crisis*, Middle East Briefing N°55, 17 October 2017 (also available in Arabic).

### North Africa

*Libya: Getting Geneva Right*, Middle East and North Africa Report N°157, 26 February 2015 (also available in Arabic).

*Reform and Security Strategy in Tunisia*, Middle East and North Africa Report N°161, 23 July 2015 (also available in French).

*Algeria and Its Neighbours*, Middle East and North Africa Report N°164, 12 October 2015 (also available in French and Arabic).

*The Prize: Fighting for Libya's Energy Wealth*, Middle East and North Africa Report N°165, 3 December 2015 (also available in Arabic).

*Tunisia: Transitional Justice and the Fight Against Corruption*, Middle East and North Africa Report N°168, 3 May 2016 (also available in Arabic and French).

*Jihadist Violence in Tunisia: The Urgent Need for a National Strategy*, Middle East and North Africa Briefing N°50, 22 June 2016 (also available in French and Arabic).

*The Libyan Political Agreement: Time for a Reset*, Middle East and North Africa Report N°170, 4 November 2016 (also available in Arabic).

*Algeria's South: Trouble's Bellwether*, Middle East and North Africa Report N°171, 21 November 2016 (also available in Arabic and French).

*Blocked Transition: Corruption and Regionalism in Tunisia*, Middle East and North Africa Report N°177, 10 May 2017 (only available in French and Arabic).

*How the Islamic State Rose, Fell and Could Rise Again in the Maghreb*, Middle East and North Africa Report N°178, 24 July 2017 (also available in Arabic and French).

*How Libya's Fezzan Became Europe's New Border*, Middle East and North Africa Report N°179, 31 July 2017 (also available in Arabic).

*Stemming Tunisia's Authoritarian Drift*, Middle East and North Africa Report N°180, 11 January 2018 (also available in French).

### Iran/Yemen/Gulf

*Yemen at War*, Middle East Briefing N°45, 27 March 2015 (also available in Arabic).

*Iran After the Nuclear Deal*, Middle East Report N°166, 15 December 2015 (also available in Arabic).

*Yemen: Is Peace Possible?*, Middle East Report N°167, 9 February 2016 (also available in Arabic).

*Turkey and Iran: Bitter Friends, Bosom Rivals*, Middle East Briefing N°51, 13 December 2016 (also available in Farsi).

*Implementing the Iran Nuclear Deal: A Status Report*, Middle East Report N°173, 16 January 2017 (also available in Farsi).

*Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base*, Middle East Report N°174, 2 February 2017 (also available in Arabic).

*Instruments of Pain (I): Conflict and Famine in Yemen*, Middle East Briefing N°52, 13 April 2017 (also available in Arabic).

*Discord in Yemen's North Could Be a Chance for Peace*, Middle East Briefing N°54, 11 October 2017 (also available in Arabic).

## الملحق د: مجلس أمناء مجموعة الأزمات الدولية

## CO-CHAIR

**Lord (Mark) Malloch-Brown**

Former UN Deputy Secretary-General and Administrator of the United Nations Development Programme (UNDP)

## PRESIDENT &amp; CEO

**Robert Malley**

Former White House Coordinator for the Middle East, North Africa and the Gulf region

## VICE-CHAIR

**Ayo Obe**

Chair of the Board of the Gorée Institute (Senegal); Legal Practitioner (Nigeria)

## OTHER TRUSTEES

**Fola Adeola**

Founder and Chairman, FATE Foundation

**Celso Amorim**

Former Minister of External Relations of Brazil; Former Defence Minister

**Hushang Ansary**

Chairman, Parman Capital Group LLC; Former Iranian Ambassador to the U.S. and Minister of Finance and Economic Affairs

**Nahum Barnea**

Political Columnist, Israel

**Kim Beazley**

Former Deputy Prime Minister of Australia and Ambassador to the U.S.; Former Defence Minister

**Carl Bildt**

Former Prime Minister and Foreign Minister of Sweden

**Emma Bonino**

Former Foreign Minister of Italy and European Commissioner for Humanitarian Aid

**Cheryl Carolus**

Former South African High Commissioner to the UK and Secretary General of the African National Congress (ANC)

**Maria Livanos Cattai**

Former Secretary General of the International Chamber of Commerce

**Wesley Clark**

Former NATO Supreme Allied Commander

**Sheila Coronel**

Toni Stabile Professor of Practice in Investigative Journalism; Director, Toni Stabile Center for Investigative Journalism, Columbia University

**Frank Giustra**

President & CEO, Fiore Financial Corporation

**Mo Ibrahim**

Founder and Chair, Mo Ibrahim Foundation; Founder, Celtel International

**Wolfgang Ischinger**

Chairman, Munich Security Conference; Former German Deputy Foreign Minister and Ambassador to the UK and U.S.

**Asma Jahangir**

Former President of the Supreme Court Bar Association of Pakistan; former UN Special Rapporteur on the Freedom of Religion or Belief

**Yoriko Kawaguchi**

Former Foreign Minister of Japan; former Environment Minister

**Wadah Khanfar**

Co-Founder, Al Sharq Forum; former Director General, Al Jazeera Network

**Wim Kok**

Former Prime Minister of the Netherlands

**Andrey Kortunov**

Director General of the Russian International Affairs Council

**Ivan Krastev**

Chairman of the Centre for Liberal Strategies (Sofia); Founding Board Member of European Council on Foreign Relations

**Ricardo Lagos**

Former President of Chile

**Joanne Leedom-Ackerman**

Former International Secretary of PEN International; Novelist and journalist, U.S.

**Helge Lund**

Former Chief Executive BG Group (UK) and Statoil (Norway)

**Shivshankar Menon**

Former Foreign Secretary of India; former National Security Advisor

**Naz Modirzadeh**

Director of the Harvard Law School Program on International Law and Armed Conflict

**Saad Mohseni**

Chairman and Chief Executive Officer of MOBY Group

**Marty Natalegawa**

Former Minister of Foreign Affairs of Indonesia, Permanent Representative to the UN, and Ambassador to the UK

**Roza Otunbayeva**

Former President of the Kyrgyz Republic; Founder of the International Public Foundation "Roza Otunbayeva Initiative"

**Thomas R. Pickering**

Former U.S. Under Secretary of State and Ambassador to the UN, Russia, India, Israel, Jordan, El Salvador and Nigeria

**Olympia Snowe**

Former U.S. Senator and Member of the House of Representatives

**Javier Solana**

President, ESADE Center for Global Economy and Geopolitics; Distinguished Fellow, The Brookings Institution

**Alexander Soros**

Global Board Member, Open Society Foundations

**George Soros**

Founder, Open Society Foundations and Chair, Soros Fund Management

**Pär Stenbäck**

Former Minister of Foreign Affairs and of Education, Finland; Chairman of the European Cultural Parliament

**Jonas Gahr Støre**

Leader of the Labour Party and Labour Party Parliamentary Group; former Foreign Minister of Norway

**Lawrence H. Summers**

Former Director of the U.S. National Economic Council and Secretary of the U.S. Treasury; President Emeritus of Harvard University

**Helle Thorning-Schmidt**

CEO of Save the Children International; former Prime Minister of Denmark

**Wang Jisi**

Member, Foreign Policy Advisory Committee of the Chinese Foreign Ministry; President, Institute of International and Strategic Studies, Peking University

**PRESIDENT'S COUNCIL**

A distinguished group of individual and corporate donors providing essential support and expertise to Crisis Group.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
<b>BP</b>	<b>(5) Anonymous</b>	<b>Herman De Bode</b>
<b>Shearman &amp; Sterling LLP</b>	<b>Scott Bessent</b>	<b>Alexander Soros</b>
<b>Statoil (U.K.) Ltd.</b>	<b>David Brown &amp; Erika Franke</b>	<b>Ian R. Taylor</b>
<b>White &amp; Case LLP</b>	<b>Stephen &amp; Jennifer Dattels</b>	

**INTERNATIONAL ADVISORY COUNCIL**

Individual and corporate supporters who play a key role in Crisis Group's efforts to prevent deadly conflict.

CORPORATE	INDIVIDUAL	
<b>(2) Anonymous</b>	<b>(2) Anonymous</b>	<b>Geoffrey R. Hoguet &amp; Ana Luisa Ponti</b>
<b>APCO Worldwide Inc.</b>	<b>Mark Bergman</b>	<b>David Jannetti</b>
<b>Atlas Copco AB</b>	<b>Stanley Bergman &amp; Edward Bergman</b>	<b>Faisal Khan</b>
<b>Chevron</b>		<b>Cleopatra Kitti</b>
<b>Edelman UK</b>	<b>Elizabeth Bohart</b>	<b>Michael &amp; Jackie Lambert</b>
<b>HSBC Holdings plc</b>	<b>Eric Christiansen</b>	<b>Leslie Lishon</b>
<b>MetLife</b>	<b>Sam Englehardt</b>	<b>Virginie Maisonneuve</b>
<b>Noble Energy</b>	<b>The Edelman Family</b>	<b>Dennis Miller</b>
<b>RBC Capital Markets</b>	<b>Foundation</b>	<b>The Nommontu Foundation</b>
<b>Shell</b>	<b>Seth &amp; Jane Ginns</b>	<b>Brian Paes-Braga</b>
	<b>Ronald Glickman</b>	<b>Kerry Propper</b>
	<b>David Harding</b>	<b>Duco Sickinghe</b>
	<b>Rita E. Hauser</b>	<b>Nina K. Solarz</b>
		<b>Enzo Viscusi</b>

**AMBASSADOR COUNCIL**

Rising stars from diverse fields who contribute their talents and expertise to support Crisis Group's mission.

<b>Amy Benziger</b>	<b>Lindsay Iversen</b>	<b>Nidhi Sinha</b>
<b>Tripp Callan</b>	<b>Azim Jamal</b>	<b>Chloe Squires</b>
<b>Kivanc Cubukcu</b>	<b>Arohi Jain</b>	<b>Leeanne Su</b>
<b>Matthew Devlin</b>	<b>Christopher Louney</b>	<b>Bobbi Thomason</b>
<b>Victoria Ergolavou</b>	<b>Matthew Magenheimer</b>	<b>AJ Twombly</b>
<b>Noa Gafni</b>	<b>Madison Malloch-Brown</b>	<b>Dillon Twombly</b>
<b>Christina Bache Fidan</b>	<b>Megan McGill</b>	<b>Annie Verderosa</b>
<b>Lynda Hammes</b>	<b>Hamesh Mehta</b>	<b>Zachary Watling</b>
<b>Jason Hesse</b>	<b>Tara Opalinski</b>	<b>Grant Webster</b>
<b>Dali ten Hove</b>	<b>Perfecto Sanchez</b>	

**SENIOR ADVISERS**

Former Board Members who maintain an association with Crisis Group, and whose advice and support are called on (to the extent consistent with any other office they may be holding at the time).

<b>Martti Ahtisaari</b> Chairman Emeritus	<b>Kim Campbell</b>	<b>Swanee Hunt</b>
<b>George Mitchell</b> Chairman Emeritus	<b>Jorge Castañeda</b>	<b>Aleksander Kwasniewski</b>
<b>Gareth Evans</b> President Emeritus	<b>Naresh Chandra</b>	<b>Todung Mulya Lubis</b>
	<b>Eugene Chien</b>	<b>Allan J. MacEachen</b>
<b>Kenneth Adelman</b>	<b>Joaquim Alberto Chissano</b>	<b>Graça Machel</b>
<b>Adnan Abu-Odeh</b>	<b>Victor Chu</b>	<b>Jessica T. Mathews</b>
<b>HRH Prince Turki al-Faisal</b>	<b>Mong Joon Chung</b>	<b>Barbara McDougall</b>
<b>Óscar Arias</b>	<b>Pat Cox</b>	<b>Matthew McHugh</b>
<b>Ersin Arnoğlu</b>	<b>Gianfranco Dell'Alba</b>	<b>Miklós Németh</b>
<b>Richard Armitage</b>	<b>Jacques Delors</b>	<b>Christine Ockrent</b>
<b>Diego Arria</b>	<b>Alain Destexhe</b>	<b>Timothy Ong</b>
<b>Zainab Bangura</b>	<b>Mou-Shih Ding</b>	<b>Olara Otunnu</b>
<b>Shlomo Ben-Ami</b>	<b>Uffe Ellemann-Jensen</b>	<b>Lord (Christopher) Patten</b>
<b>Christoph Bertram</b>	<b>Gernot Erler</b>	<b>Victor Pinchuk</b>
<b>Alan Blinken</b>	<b>Marika Fahlén</b>	<b>Surin Pitsuwan</b>
<b>Lakhdar Brahimi</b>	<b>Stanley Fischer</b>	<b>Fidel V. Ramos</b>
	<b>Carla Hills</b>	